

السّدرَة

رقابة ناعمة



تنفيذاً للمرسوم الأميري رقم 11 لسنة 2015، بشأن تنظيم مهنة الصيد البحري في رأس الخيمة. وتحقيقاً لرؤية حكومة رأس الخيمة في بند «حماية البيئة واستدامة مواردها الطبيعية»، أطلقت الهيئة مبادرة تعكس الإيمان بأهمية الثروة السمكية، والحرص على حماية مواردنا الحية تحت اسم "رقابة ناعمة" على أسواق السمك والتي تنفذها موظفات الهيئة المواطنات في خطوة تعد الأولى من نوعها. وتقتضي المبادرة بتحفيز موظفات الهيئة المواطنات على الدخول في ميدان التفتيش وفق المعايير البيئية البحرية والتأكد من سلامة الأسماك وجودتها في أسواق الأسماك وتطبيق تجار الأسماك وبائعها للقرار الأخير الصادر عن الهيئة، الذي وضع آليات محددة لتداول الأسماك والأحياء البحرية في مواقع تنزيلها وبيعها وعرضها، ضمن موانئ الصيد والسواحل وأسواق السمك، حفاظاً على سلامة الأسماك والأحياء البحرية الأخرى وضمان جودتها قبل بيعها للمستهلكين.

وزارت لجنة مكونة من موظفات هيئة حماية البيئة في رأس الخيمة سوق السمك في مدينة رأس الخيمة القديمة، والذي يعمل خلال الفترة الصباحية، بهدف التأكد من تطبيق «بائعي الأسماك وتجارها» للقرار، الذي أقرته الهيئة نهاية يوليو/ تموز الماضي بشأن بيع الأسماك والأحياء البحرية وتداولها، وسرى تطبيقه اعتباراً من الأول من أغسطس/ آب الحالي.

وأكد د. سيف الغيص، المدير التنفيذي لهيئة البيئة في رأس الخيمة، أن الثروة السمكية تعتبر جزءاً حيوياً من مواردها الطبيعية وعنصراً أساسياً، وإن مهنة الصيد تمثل جزءاً أساسياً من تراث الإمارات وتعتمد نسبة كبيرة من المواطنين على هذه المهنة في رزقهم، مشيراً إلى أن مبادرة الهيئة تعزز ثقافة العمل الوطني والمسؤولية المشتركة في الحفاظ على بيئتنا واستدامة مواردها الحية، بين المواطنات والمواطنين على السواء.

رسالتنا :

التميز في تقديم خدمات الرقابة والتوعية البيئية و تعزيز مفهوم المواطنة والوطنية البيئية من خلال تطبيق القوانين والتشريعات واستثمار علاقتنا مع الشركاء واجراء الدراسات والبحوث التي تساهم في حماية مواردها الطبيعية..

رؤيتنا :

حماية البيئة واستدامة مواردها .

المخزون السمكي ..ثروة في خطر

واتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تنظيم استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية وتطوير البحث العلمي في مجال الثروة السمكية، وإدخال التقنيات الحديثة للاستزراع السمكي. كما حرصت الدولة على دراسة البيئة البحرية وإجراء بعض المسوحات لتحديد أنواع الأسماك وكمياتها ومواقع ومواسم توالد الأسماك لتحديد فترات منع صيدها ومواقع هذا المنع. وقبل التطرق في الحديث عن دولة الامارات وواقع الثروة السمكية، سنسلط الضوء على أسباب انخفاض الانتاج السمكي بشكل عام وكيفية تنظيم الانتاج.

اهتماما واضحا من قبل حكومتها وسكانها على الرغم من كثرة تنوع مصادر الرزق الأخرى التي تلت اكتشاف النفط وما سايهره من تطور اقتصادي واجتماعي. فهي تعد من أهم المصادر الطبيعية الحية المتوفرة في مياه الدولة، لأهميتها الإقتصادية والإجتماعية حيث تساهم في تعزيز الأمن الغذائي. وانطلاقاً من هذه الأهمية فقد حظي قطاع الثروة السمكية في الدولة باهتمام بالغ من أعلى المستويات وتبذلت الدولة جهوداً كبيرة في مجال حماية وتمتية الثروات المائية الحية والبيئة البحرية، من خلال إصدار التشريعات المنظمة .

تعد الثروة السمكية واحدة من أهم المصادر الطبيعية التي استغلها الإنسان منذ القدم عن طريق الصيد، حيث يبلغ الإنتاج العالمي من الأسماك حوالي 75 مليون طن في كل عام. ولقد حظيت الثروة السمكية بقدر كبير من الاهتمام في عدد من دول العالم التي تقع على أراضيها على البحار أو المحيطات أو حتى تلك التي لديها بحيرات وأنهار. وللأهمية الاقتصادية لهذا القطاع ودوره البارز في توفير الغذاء فإن الثروة السمكية تشكل ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية وموردا مهما للدخل القومي لتلك الدول . وفي دولة الامارات تحظى الثروة السمكية

انخفاض الانتاج السمكي

أول علامات انخفاض الانتاج هو عدم الحصول على متوسط الاعداد للأسماك المصادة حيث أن أي عشيرة من الأسماك يكتب لها البقاء من خلال التوازن بين معدلات توالدها ونفوقها واكبر سبب لنفوق الاسماك هو الافتراض فضلا عن العوامل البيئية والتي من صنع الانسان. أن عمليات الصيد لدرجة كبيرة وبالطرق التقليدية لا يتسبب في اختفاء الاسماك تماما لانه كلما قلت كمية الاسماك اصبحت حرفة الصيد غير مجزية . فيهجرها اهلها مما يعطي الفرصة للأسماك الباقية بالتزايد والتوالد ولكن العمليات التي تعد حالات خطيرة على حياة الاسماك هي :

- استخدام المبيدات في عمليات الصيد حيث يؤدي إلى هلاك العشائر بالكامل فضلا عن الجوانب السلبية على البيئة والصيدان انفسهم .
- سد قنوات المرور للهجرة المائية للأسماك لانتقالها الى اماكن وضع البيض وتكاثرها يولد نقص حاد في الولادات التي تعوض النقص الحاصل في المخزون .
- التركيز على انواع محددة من الاسماك اثناء الصيد مما يؤدي إلى انقراض الكبار وافتراض بيوض الاخيرة من قبل الانواع الاكثر عددا لحصول النقص الحاصل في النوع الاول .
- حالات التلوث البيئي وعكورة الماء وتغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية لبيئات الاسماك يولد تناقص اعدادها بشكل حرج وخطير.

تنظيم الانتاج السمكي

1. هنالك عدة طرق لتنظيم الانتاج السمكي من هذه الطرق :-
2. منع الصيد في مواسم التكاثر
2. منع صيد الاعداد السمكية الصغيرة من خلال :
 - أ . منع الصيد في المناطق التي يكثر فيها صغار الاسماك
 - ب. تحديد احجام الاسماك المصادة ضمن قوانين
 - ج. وضع قيود على فتحات وانواع واحجام الشباك المستخدمة
3. منع استخدام الطرق غير التقليدية لصيد الاسماك كالمبيدات الصعق الكهربائي ،القنابل الصوتية
4. توفير محطات تقميس وابعاد كافية لرفد المسطحات المائية بالاصبغيات لسد النقص الحاصل في المخزون السمكي
5. تشجيع عمليات الاستزراع السمكي وتوفير
5. كميات الاعلاف اللازمة لتزويد الاسواق المحلية بالاسماك اللازمة للاستهلاك اليومي .
6. القيام بحملات توعية للمواطنين حول الاثر الاقتصادي والصحي لاساليب الصيد المتبعة حاليا واسهام المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة بهذه الحملات .



واقع الثروة السمكية في دولة الامارات

أفادت دراسة أعدتها وزارة الاقتصاد حول الثروة السمكية داخل الدولة بأن معدلات النمو السنوي من الإنتاج السمكي في الدولة نحو 4%، وقدرت كمية الإنتاج المتوقع عام 2015 بنحو 47 ألفاً و645 طناً، أي أن مستوى الإنتاج السمكي في الإمارات سينخفض بنحو 50%. وأشارت الدراسة إلى مجموعة من العوامل التي أثرت في الفترة الأخيرة في زيادة الطلب على الأسماك والمنتجات السمكية، وقدرت كمية الطلب على الأسماك عام 2015 بنحو 162 ألفاً و947 طناً، كما سيصل متوسط استهلاك الفرد من الأسماك، إلى نحو 29 كيلوغراماً و16 غراماً سنوياً، مقابل 33 كيلوغراماً يستهلكها حالياً، وبالتالي ارتفاع الفجوة بين العرض والطلب لتصل إلى 115 ألفاً و303 أطنان. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للحفاظ على هذه الثروة إلا أن التراجع الواضح في حجم صيد الأسماك يعود إلى أسباب كثيرة نذكر منها:

- نحو 50% من الصيادين تركوا المهنة بسبب ارتفاع تكاليف الصيد وتدني العائد الذي صاحبه ارتفاع كبير في جميع الأسعار ومتطلبات الحياة
- وتقييد حركة الصيادين والقوانين التي تحدد الأماكن والحركة والطرق وغيرها
- تغيرات الطقس ودرجة الحرارة وفصول تكاثر أنواع معينة من الأسماك
- وكذلك تراجع متوسط إنتاجية كل الصيادين ومراكب الصيد بسبب ظاهرة الصيد الجائر التي تؤدي إلى عدم مواكبة معدل النمو البيولوجي لمعدل النمو الفعلي في صيد الأسماك.
- التأثير في المخزون السمكي لتلك المصايد.
- أعداد مراكب الصيد والتقدم التكنولوجي الذي يعد من أهم العوامل المحددة للإنتاج السمكي.
- قلة المعلومات المتوافرة عن أنواع الأسماك ذات القيمة التجارية التي على ضوءها يتم تنظيم عمليات الصيد.
- وعدم توافر المرافق الضرورية للثروة السمكية كمستودعات التخزين والتبريد بالمقدار المناسب.
- تأخر الاهتمام بالثروة السمكية وتمييتها وتطويرها.
- عدم توافر المصانع اللازمة لتعليب وتصنيع الزائد من الأسماك والاستفادة منها وقت الحاجة.

تبذل دولة الامارات جهوداً كبيراً من اجل حماية الثروة السمكية إدراكاً منها لاهمية هذا القطاع في توفير الامن الغذائي لسكانها باعتبارها ثروة متجددة قابلة للتنمية والاستغلال الاقتصادي المستمر إذا ما توافرت لها الحماية والحفاظ على بيئتها البحرية من خلال الإدارة المثلى له. حيث ووضعت مجموعة من الخطط والاستراتيجيات لحماية وتنمية الثروات المائية الحية من خلال إصدار التشريعات المنظمة واتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تنظيم استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية. كما حرصت الدولة على دراسة البيئة البحرية التي يعمل فيها الصياد ، وإجراء بعض المسوحات البحرية لتحديد أنواع الأسماك وتحديد كمياتها وكذلك تحديد مواقع ومواسم توالد الأسماك لتحديد فترات منع صيدها ومواقع هذا المنع، بالإضافة إلى تحديد خطوط هجرة الأسماك وحماية الثروة السمكية والحفاظ عليها من الاستغلال الجائر ، وذلك عن طريق إنشاء شركات للصيد في الدولة والعمل على تحديد أنواع الآلات والمعدات المستخدمة في الصيد. ولعل من أبرز المبادرات القيادية لحكومة دولة الامارات الرشيدة في مجال تنمية الثروة السمكية هي مبادرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، بإنشاء مركز الشيخ خليفة بن زايد لأبحاث البيئة البحرية الذي سيرفع عند استكماله قدرة المركز على إنتاج أصبغيات صفار الأسماك من 200 ألف أصبغية في الوقت الحالي إلى 10 ملايين أصبغية. وأضاف أن الحيويد الصناعية ” المشاد “ تعتبر تقنية مهمة في مجال حماية وتنمية الأحياء البحرية خاصة الثروة السمكية ولها دور مهم وفعال في توفير البيئات القاعية واجتذاب الأحياء البحرية وخلق بيئات ومستعمرات ذات نظم بيئية متكاملة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على ازدهار المنطقة بالعديد من الكائنات البحرية المتنوعة، وهو ما أثبتته نتائج الأبحاث العلمية التي أجريت على مدى سنوات، منوهاً بأن هذه المبادرة تستهدف تصنيع وإنزال نحو من 500 كهف صناعي في البحر بمنطقة ضدنا بدبا الفجيرة، واستزراع شعاب مرجانية على الكهوف وطرح صفار الأسماك في موقع المحمية الصناعية وذلك بهدف تنمية الثروة السمكية والثروات المائية الأخرى. والمحافظة على التنوع البيولوجي والبيئة البحرية وتأمين المناخ الأمن لتكاثرها خاصة الأنواع النادرة من الأسماك والكائنات البحرية التي تشتهر بها منطقة الساحل الشرقي. ويشمل المشروع إنتاج يرقات وأصبغيات الأسماك الاقتصادية محلياً «الهامور والسبيطي والشعم والقابط»، التي سيعاد طرحها في العديد من الخيران والمناطق البحرية المحمية في الدولة، بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بالدولة، بحيث سينتج حوالي 3.5 مليون أصبغية من الأسماك في السنة الأولى، و6.5 مليون في السنة الثانية، حتى يصل الإنتاج إلى حوالي 10 ملايين في السنة الثالثة من المشروع، وسيسهل تشغيل المفقس في تعزيز وبناء القدرات والكوادر الوطنية في مجال

استزراع وتربية الأحياء المائية. وستعد دراسة وخطة سنوية لتحديد المواقع والطرق المناسبة

لطرحة أصبغيات الأسماك في البيئة البحرية كوسيلة لزيادة الإنتاج، وتخفيف

جهد الصيد على المصائد الطبيعية بحيث ستستخدم

أحدث الأنظمة المتطورة في عملية إنتاج صفار

الأسماك، وفقاً للنظام المعلق لإعادة استخدام المياه.



هيئة حماية البيئة تصدر قراراً بشأن تداول الأسماك والأحياء البحرية

استناداً على المرسوم الأميري رقم (11) لسنة 2015 الخاص بتنظيم مهنة صيد الأسماك بإمارة رأس الخيمة. وإلى حقيقة أن الأسماك والأحياء البحرية تفسد بعد اصطيادها مباشرة نظراً لاختلاف الظروف المحيطة ومعدات وطرق الصيد ونوع الأسماك وإختلاف موسم الصيد وأن تقليل درجة الحرارة باستخدام الثلج المجروش هي الوسيلة السائدة للحفاظ على لحم الأسماك والأحياء البحرية طازجة للمستهلك وتقليل من نمو البكتيريا وتفاعل الأنزيمات أصدرت هيئة حماية البيئة والتنمية برأس الخيمة قراراً في شأن تداول الأسماك والأحياء البحرية في مناطق الإنزال والبيع، حرصاً منا على المحافظة على حماية الثروة السمكية بالإمارة والذي نص في مواده فقد تقرر الآتي:

المادة (1):

استخدام الثلج المجروش بسماكة 5 بوصة على طاولات العرض لبيع الأسماك والأحياء البحرية الأخرى في جميع مناطق البيع.

المادة (2):

إستخدام الثلج المجروش لحفظ الاسماك والأحياء البحرية عند تداولها او نقلها.

المادة (3):

استخدام الثلج المجروش على متن قوارب الصيد لحفظ الأسماك والأحياء البحرية .

المادة (4):

يحظر تداول وبيع الأسماك والأحياء البحرية ذات الأطوال الصغيرة والغير مسموح بصيدها.

المادة (5):

يحظر القيام بأعمال (الدلالة) وعرض الأسماك والأحياء البحرية في أماكن مكشوفة وغير مفروشة بالثلج .

المادة (6):

تطبيق القرارات التنظيمية الإتحادية والمحلية على مخالفتي بنود هذا القرار .

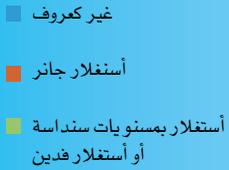
المادة (7):

يعمل بهذا القرار اعتباراً من 1 أغسطس 2015

الصيد الجائر مشكلة محلية

60% من مجموع ما يتم اصطياده في دولة الإمارات ينتمي إلى أنواع يتم صيدها بمستويات تفوق الاستدامة . لقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً في تعدادها السكاني، لينتج عنه زيادة في الطلب على الثروة السمكية بمستويات لم يسبق لها مثيل. وتشير تقديرات الأخصائيين بأن ثمانية أنواع من الأسماك القيمة لدينا هي عرضة للاستغلال الجائر. وتشمل هذه القائمة التي تظهر باللون الأحمر في دليل المستهلك للأسماك على أسماك بارزة مثل الهامور والشعري والفرش والكنعد لعوامل الرئيسية التي أدت إلى استنزاف مخزون الأسماك في دولة الإمارات هي :

- زيادة الطلب التي أدت إلى ارتفاع في معدلات الصيد.
- زيادة الطلب التي أدت إلى ارتفاع في معدلات الصيد.
- خسارة الموئل نظراً لأعمال التطوير الساحلية.



حالة موارد الأسماك في 2009
(المعلومات مبنية على البيانات الواردة في
التقرير السنوي لإحصائيات
الثروة السمكية لأبوظبي، هيئة البيئة - أبوظبي)